



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاقتصاد الكلي

التقرير الاقتصادي للفصل الثاني 2023

المحتويات

1	المقدمة
2-6	القطاع الحقيقي
2	1. الناتج المحلي الإجمالي
5	2. التضخم
7-9	القطاع النقدي
7	1. التطورات النقدية
8	2. أدوات السياسة النقدية
10-13	تطورات القطاع المصرفي
10	1. القدرة الرأسمالية
10	2. الودائع المصرفية
10	3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية
12	4. أسعار الفائدة
13	5. مبادرات البنك المركزي
14-17	القطاع المالي
14	1. الموازنة العامة
17	2. الدين العام الداخلي
18-21	القطاع الخارجي
18	1. حجم التجارة
19	2. ميزان المدفوعات
22-24	نظام المدفوعات العراقي

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي انخفاض النمو خلال الفصل الثاني لعام 2023 يعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها الحرب (الروسية-الأوكرانية) واضطراب الوضع السياسي العالمي فضلاً عن مخاطر الضغوط المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تزداد حدة وسط ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، كما أن هناك بلدان لم تتخلص من تبعات أزمة كورونا، أن كل تلك التبعات أثرت سلباً على الاقتصاد العراقي بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وقرارات أوبك، وفيما يأتي أهم المؤشرات للاقتصاد المحلي خلال الفصل الثاني من عام 2023 قياساً بالفصل ذاته من العام السابق:-

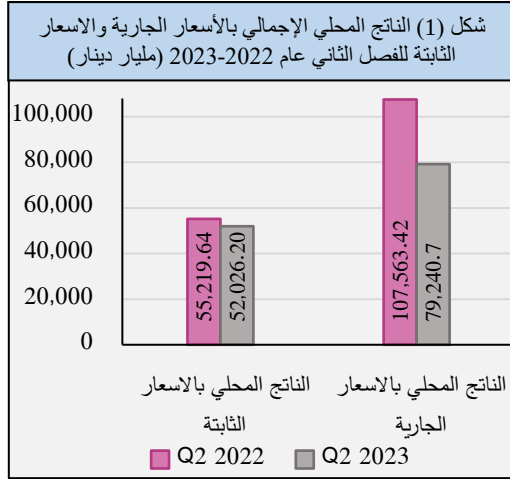
- سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة (5.8%) يعود ذلك إلى انخفاض انتاج النفط الخام نتيجة قرارات أوبك بخفض كمية الإنتاج.
- ارتفع مُعدّل التضخم العام بنسبة (3.6%) لهذا الفصل مقارنة بذات الفصل من العام السابق يُعزى ذلك إلى ارتفاع أغلب فقراته وذلك بسبب الظروف العالمية والسياسية سيما وان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك.
- شهد القطاع النقدي تطورات عديدة، إذ ارتفع رصيد عرض النقد (M1) و (M2) بنسبة (20.9%) و (18.5%) على التوالي، كما سجّلت الاحتياطات الأجنبية ارتفاعاً بنسبة (31.1%) نتيجة انخفاض النفقات بنسبة (4.5%) وكذلك الاستفادة

من ارتفاع أسعار النفط، من جانب آخر شهد نشاط المصارف العاملة في العراق ارتفاع في رصيد الودائع بنسبة (20%) نتيجة ارتفاع النفقات العامة وكذلك ارتفع الائتمان النقدي لدى المصارف بنسبة (12.6%) وبالتالي ارتفاع قدرتها في خلق الائتمان لهذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق.

- سجّلت الموازنة العامة خلال الفصل الثاني من عام 2023 انخفاضاً ملحوظاً وجاء هذا الانخفاض في جانب الإيرادات العامة بنسبة (33.5%) نتيجة انخفاض جميع فقراتها، كما انخفضت النفقات الجارية بنسبة (4.5%) على الرغم من ارتفاع النفقات الاستثمارية.
- انخفض حجم التجارة بنسبة (23%) نتيجة الانخفاض في الصادرات والاستيرادات بنسبة (26.5%) و (15.9%) على التوالي.

من المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي في سنة 2024 مدعوماً بتسارع الإنفاق في الموازنة العامة، إلا أن الاعتماد الكبير على قطاع النفط يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات في أسواق النفط ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع قيمة الدينار أيضاً إلى زيادة الاستيرادات وتقويض القدرة التنافسية للصادرات كما يمكن أن يؤدي الاستقرار السياسي الداخلي فيما يتعلق بتشكيل الحكومة إلى تمهيد الطريق لمزيد من الاستثمارات في الاقتصاد وتعزيز إجمالي الناتج المحلي المحتمل.

كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط بنسبة (4.2%) قياساً بذات الفصل من العام السابق.



3.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة:

شكّل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثاني 2023 بنسبة (54.9%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسب مساهمة باقي النشاطات (45.1%)، فيما احتل قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية المرتبة الثانية بنسبة (11.3%) وجاء قطاع النقل والاتصالات والخزن المرتبة الثالثة بنسبة (8.3%)، فيما سجّل قطاع الكهرباء والماء أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (0.8%)، وكما سيتوضح في الشكل (2).

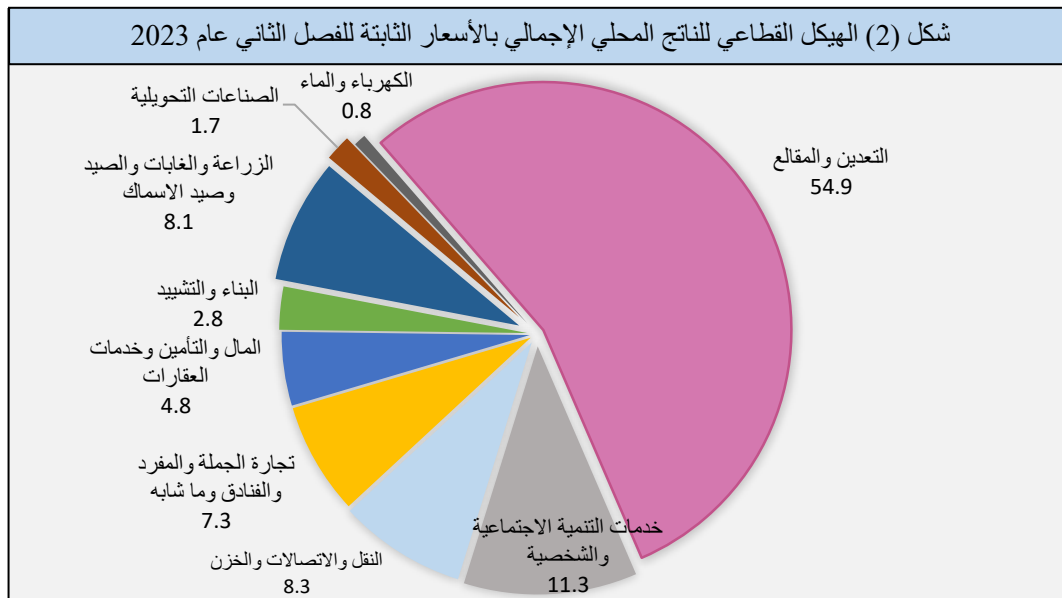
1. الناتج المحلي الإجمالي

1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007=100).

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثاني من عام 2023 انخفاضاً بنسبة (5.8%) ليبلغ (52,026.2) مليار دينار مقابل (55,219.6) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (1)، ويعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض إنتاج النفط الخام بنسبة (11.5%) الناجم عن انخفاض حصة الإنتاج وفق اتفاق أوبك+، فيما ارتفع الناتج المحلي بدون النفط ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (2.2%) نتيجة الارتفاع في كلّ من قطاع الصناعة التحويلية، الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك، البناء والتشييد، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بنسبة (46.8%)، (28.9%)، (12.5%)، (4.8%) على التوالي هذا من جانب ومن جانب آخر يعود ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط الخام بنسبة (11.5%) عن ذات الفصل لعام 2022.

2.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (26.3%) ليسجّل (79,240.7) مليار دينار مقابل (107,563.4) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (1)، يأتي هذا الانخفاض بالدرجة الأساس من انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة (47.8%) فضلاً عن انخفاض المعدّل اليومي لتصدير كميات النفط الخام بنسبة (11.5%) قياساً لنفس الفصل من العام السابق.



جدول (1) الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفصل الثاني عام 2023 مقارنة مع الفصل الثاني عام 2022

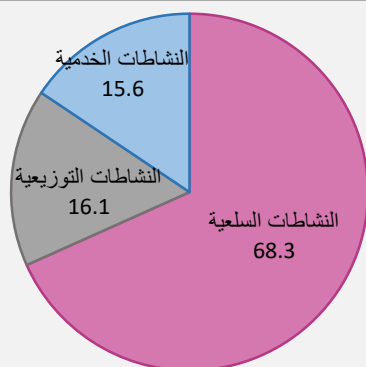
النشاطات الاقتصادية	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	-11.4	54.9
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	4.8	11.3
النقل والاتصالات والخزن	-21.7	8.3
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	0.0	7.3
المال والتأمين وخدمات العقارات	-0.8	4.8
البناء والتشييد	12.5	2.8
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	28.9	8.1
الصناعة التحويلية	46.8	1.7
الكهرباء والماء	3.5	0.8

4.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت مجاميع النشاطات نمواً خلال هذا الفصل قياساً بالفصل السابق، إذ شهدت النشاطات السلعية انخفاضاً بنسبة (6.0%) وهذا ناجم عن انخفاض النمو في النشاط النفطي المهيمن على القطاع السلعي، فيما انخفضت النشاطات التوزيعية بنسبة (12.8%) نتيجة انخفاض نشاط النقل والاتصالات والخزن كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (3.7%) نتيجة الارتفاع الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بشقيه الحكومة العامة والخدمات الشخصية.

ويتضح من الهيكل القطاعي ان قطاع النفط هو القطاع المهيمن على تكوين الناتج من جانب وإلى ضعف مساهمة بقية القطاعات السلعية فضلاً عن وضوح دور الدولة في الاقتصاد من خلال ارتفاع مساهمة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بعد استبعاد قطاع النفط من جانب آخر نلاحظ تراجع نسبة مساهمة ونمو القطاع الزراعي بشكل واضح، مما يعني بقاء العراق معتمد بشكل كبير على الاستيرادات.

شكل (3) الأهمية النسبية % للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات للفصل الثاني 2023



أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (68.3%)، فيما احتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (16.1) ومما سبق نلاحظ ان نشاط النفط لا يزل هو المكون الاساسي للأنشطة السلعية وبالتالي تعزيز الربحية، واحتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثالثة وبنسبة (15.6%).

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (الخدمية، التوزيعية، السلعية) للفصل الثاني عام 2023 (مليون دينار)

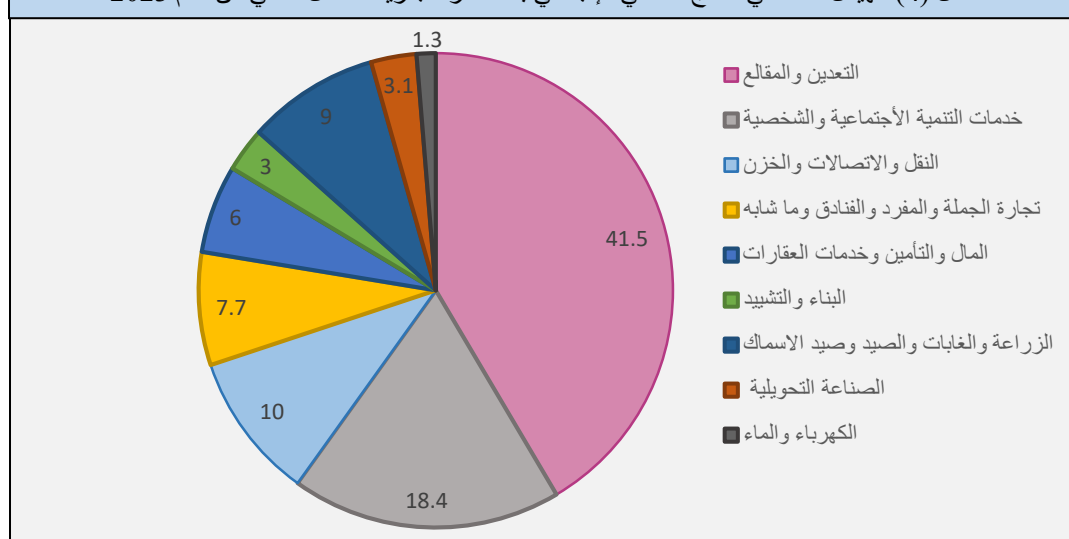
النشاطات الاقتصادية	Q2 2022	Q2 2023	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
النشاطات السلعية	37,957,831.0	35,687,182.0	-6.0	68.3
النشاطات التوزيعية	9,670,693.4	8,430,080.5	-12.8	16.1
النشاطات الخدمية	7,807,178.6	8,098,407.0	3.7	15.6
المجموع	55,435,703.0	52,215,669.5	-5.8	100.00

احتل خدمات التنمية الاجتماعية المرتبة الثانية وبنسبة (18.5%)، وجاء قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الثالثة بنسبة (10.0%) فيما سجل قطاع الكهرباء والماء أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (1.3%)، وكما موضح أدناه في الشكل (4).

5.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

شكل قطاع التعدين والمقالع بضمنه قطاع النفط الخام النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثاني 2023 بنسبة (41.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسب مساهمة باقي النشاطات (58.5%)،

شكل (4) الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الثاني من عام 2023



جدول (3) الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الثاني عام 2023

النشاطات الاقتصادية	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	-47.7	41.5
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	1.0	18.4
النقل والاتصالات والخزن	-15.2	10.0
المال والتأمين وخدمات العقارات	1.2	6.0
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	5.3	7.7
الكهرباء والماء	-20.8	1.3
الصناعة التحويلية	52.0	3.1
البناء والتشييد	12.5	3.0
الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	35.7	9.0

الارتفاع الحاصل في نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وملكية دور السكن أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (57.9%)، فيما احتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثانية وبنسبة مساهمة بلغت (23.7%) واحتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثالثة (18.4%).

6.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت مجاميع النشاطات نمواً سالباً خلال هذا الفصل قياساً بذات الفصل من العام السابق، إذ شهدت النشاطات السلعية انخفاضاً بنسبة (37.3%) وهذا ناجم عن انخفاض النمو في النشاط النفطي بشكل ملحوظ، فيما انخفضت النشاطات التوزيعية بنسبة (7.5%) نتيجة انخفاض نشاط النقل والاتصالات والخزن كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (1.5%) نتيجة

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية) للفصل الثاني عام 2023

النشاطات الاقتصادية	Q2 2022	Q2 2023	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
النشاطات السلعية	73,542,313.6	46,081,859.4	-37.3	57.9
النشاطات التوزيعية	15,831,124.6	14,648,769.3	-7.5	18.4
النشاطات الخدمية	18,608,869.0	18,884,517.6	1.5	23.7
المجموع	107,982,307.2	79,615,146	-26.3	100.00

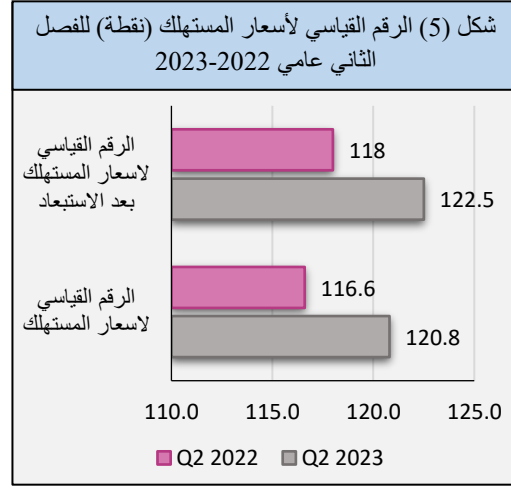
اختلال هيكل الأسعار والإنتاج نتيجة الظروف العالمية والسياسية سيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك. سجل الرقم القياسي بعد استبعاد فقرتي (الفواكه والخضروات والمشتقات النفطية) ارتفاعاً بنسبة (3.8%) على أساس سنوي، إذ سجل (122.5)

2. التضخم

سجل معدل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق خلال الفصل الثاني لعام 2023 نسبة (3.6%) على أساس سنوي، إذ بلغ (120.8) نقطة في الفصل الثاني 2023 مقابل (116.6) نقطة في ذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا إلى ارتفاع أغلب فقراته بسبب

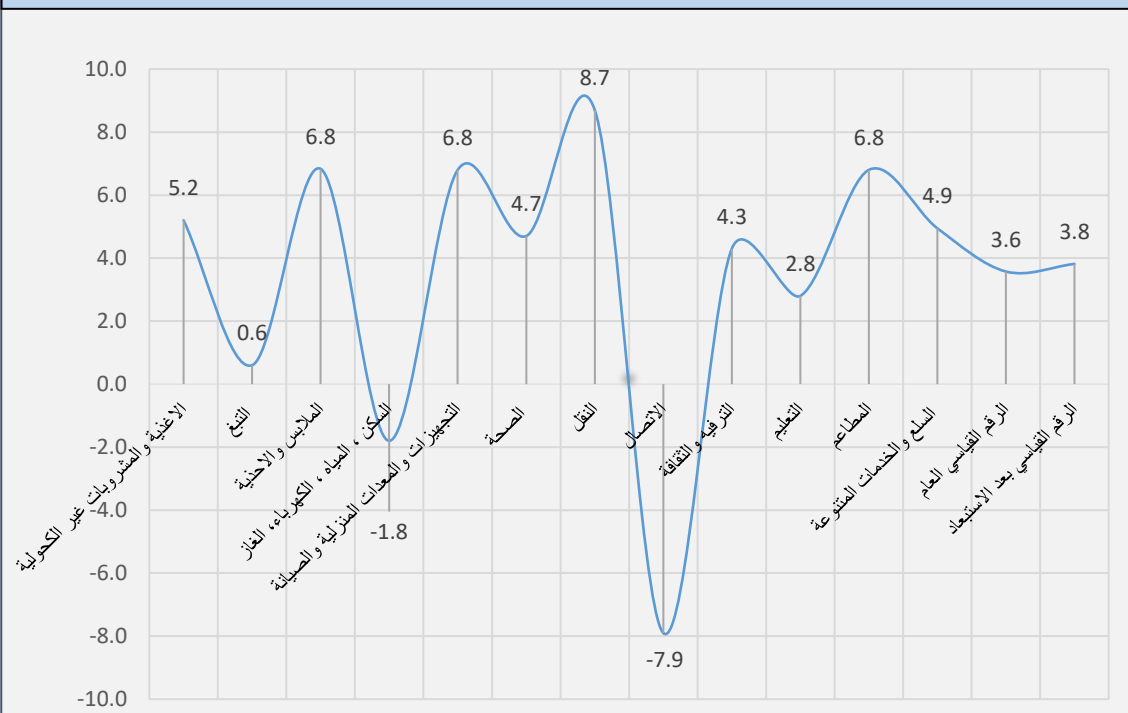
والفنادق، التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة، الملابس والاحذية بنسبة (6.8%)، فيما سجّلت فقرة السلع والخدمات المتنوعة (4.9%)، وسجّلت فقرة الاغذية والمشروبات غير الكحولية معدل تضخم (5.2%)، وكذلك سجّلت فقرة التعليم (2.8%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق نتيجة ايقاف قرار تخفيض الأجر بسبب انتشار الجائحة وعودتها إلى مستويات قبل الجائحة، وسجلت فقرة التبغ بنسبة (0.6%)، فيما انخفضت كل من فقرة (السكن ، المياه ، الكهرباء، الغاز) لتبلغ (1.8%)، الاتصالات بنسبة (7.9%) نتيجة الحزمة التي أطلقتها وزارة الاتصالات لدعم الانترنت فضلاً عن اعفاء بطاقات الدفع المسبق لشحن أجهزة الهواتف من الضرائب.

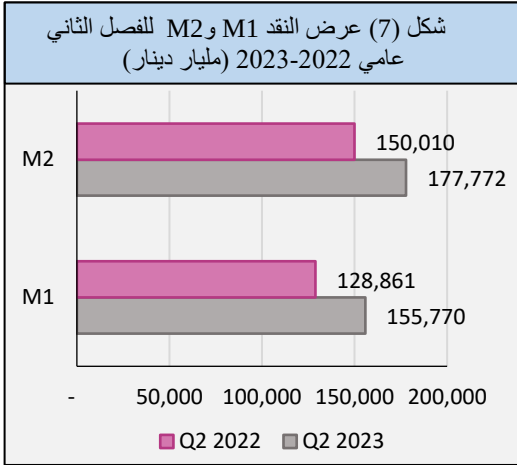
نقطة للفصل الثاني عام 2023 مقابل (118.0) نقطة لذات الفصل من عام 2022 كما في الشكل (5).



ساهمت مجاميع سلّة المستهلك في ارتفاع معدلات التضخم خلال هذا الفصل ليبلغ أعلى ارتفاع لها في فقرة النقل لتسجل (8.7%) وذلك لارتفاع تكاليف النقل الجوي بسبب ارتفاع اسعار صرف الدولار، فيما سجّلت كلّ من المطاعم

شكل (6) معدل التضخم بحسب المجاميع الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلك للفصل الثاني 2023 (%)





1.3 الاحتياطات الأجنبية

سجل رصيد الاحتياطات الأجنبية نهاية الفصل الثاني لعام 2023 ارتفاعاً بنسبة (31.1%) ليبلغ (142.1) ترليون دينار مقابل (108.4) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق، نتيجة ارتفاع بند الارصدة في البنوك الاجنبية ونيويورك بنسبة (36.5%) فضلاً عن ارتفاع العوائد على استثمار الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي، ويعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار بنسبة (14.2%) ليبلغ (10.9) مليار دولار مقابل (12.7) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، نتيجة التدابير التي اتخذها البنك المركزي العراقي والقيود المفروضة على عمل النافذة، بالمقابل انخفض بند رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي بنسبة (56.3%) بسبب اعتماد البنك المركزي على منصة في بيع الدولار للجمهور، كما انخفض بند الذهب بنسبة (3.5%) نتيجة إعادة تقييم الذهب وفق سعر الصرف الجديد.

1. التطورات النقدية:

1.1 عرض النقد بالمفهوم الضيق M1

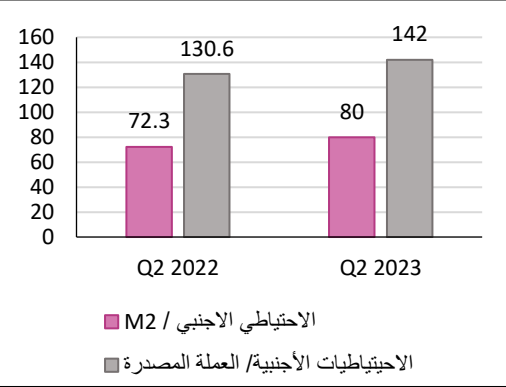
سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق نهاية الفصل الثاني 2023 ارتفاعاً بنسبة (20.9%) ليسجل (155,770) مليار دينار مقابل (128,861) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في كلٍّ من الودائع الجارية والعملية خارج البنوك بنسبة (19.7%) و(21.7%) على التوالي، نتيجة استمرار المبادرات والقروض المقدمة من قبل البنك المركزي والمصارف، ونمو الودائع الجارية، فضلاً عن تزايد عدد المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية مما انعكس على زيادة الكتلة النقدية.

1.2 عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

ارتفع رصيد عرض النقد بالمعنى الواسع M2 نهاية الفصل الثاني 2023 بنسبة (18.5%) إذ بلغ (177,772) مليار دينار، مقابل (150,010) مليار دينار للفصل ذاته من العام السابق، وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) بنسبة (20.9%) والودائع الأخرى (الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة نمو (4.0%) والتي شكّلت نسبة (12.4%) من إجمالي عرض النقد، إذ تُعد هذه النسبة منخفضة وذلك بسبب احتفاظ الافراد بالنقد لأغراض المعاملات والتحوط، وبما أن النسبة الأكبر من الكتلة النقدية هي خارج البنوك فإن قرارات وإجراءات البنك المركزي تكون ذات أثر مقيد.

سجل مؤشر نسبة كفاية الاحتياطيات إلى عرض النقد الواسع نسبة (80%) للفصل الثاني 2023 وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، مما يدل على كفاءة السياسة النقدية في إدارة الاحتياطيات، بالمقابل ارتفعت نسبة كفاية الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة للفصل الثاني عام 2023 إذ بلغت ما نسبته (142%) بعد أن سجلت (130%) لذات الفصل من عام 2022 وهذا يعد دين على السياسة النقدية.

شكل (8) نسبة كفاية الاحتياطيات الأجنبية إلى M2 وللعملة المصدرة للفصل الثاني عامي (2023-2022) (%)



2. أدوات السياسة النقدية

1.2 نافذة بيع العملة

سجلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة في البنك المركزي للفصل الثاني 2023 انخفاضاً بنسبة (14.3%) لتبلغ (10.9) مليار دولار مقابل (12.7) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض مبيعات البنك من الحوالة وتعزيز الرصيد في الخارج بنسبة (21%)، بسبب القيود المفروضة على النافذة، بالمقابل ارتفعت مبيعات النقد بنسبة (18.4%) قياساً بنفس الفصل من العام السابق.

سجلت مشتريات البنك المركزي للدollar الأمريكي من وزارة المالية خلال الفصل الثاني 2023

انخفاضاً بنسبة (26.8%) إذ بلغت (11.5) مليار دولار خلال الفصل الثاني 2023 مقابل (15.7) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق وهذا ناجم عن تأخر إقرار الموازنة وبالتالي انخفاض الإنفاق الحكومي الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على مشتريات الدينار من البنك المركزي.

انخفض السعر الرسمي للدollar الأمريكي مقابل الدينار العراقي عبر نافذة بيع العملة الأجنبية بنسبة (10.2%) بعد أن خفّض البنك المركزي في 2023/2/8 سعر صرف الدولار من (1,470) دينار للدollar الواحد إلى (1,320) دينار للدollar الواحد وذلك للحد من المضاربة في العملة الأجنبية والسيطرة على ارتفاع معدلات التضخم.

2.2 الاحتياطي الإلزامي

سجل رصيد الاحتياطي الإلزامي في الفصل الثاني لعام 2023 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (50.4%)، إذ بلغ (17.9) ترليون دينار مقابل (11.9) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، وهذا ناجم عن زيادة رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لهذا الفصل مقارنة بنفس الفصل من العام السابق بنسبة (20%)، كما ارتفع رصيد الاحتياطي الإلزامي للمصارف الحكومية بنسبة (48.6%) والتي تشكّل (87.2%) من إجمالي رصيد الاحتياطي الإلزامي للفصل الثاني 2023، فضلاً عن زيادة رصيد الاحتياطي من المصارف الأهلية بنسبة (62.4%) والتي تشكّل (12.9%) من إجمالي رصيد الاحتياطي الإلزامي، إلى جانب قرار البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.

2.3 حوالات وزارة المالية والبنك المركزي

أ- حوالات وزارة المالية

بلغت المبالغ المسددة من حوالات وزارة المالية بالدينار العراقي لأجل (365) يوم خلال الفصل الثاني من عام 2023 ما مقداره (250) مليار دينار.

ب- حوالات البنك المركزي

فيما يخص حوالات البنك المركزي بالدينار العراقي لأجل (91) يوم فقد بلغ المسدد خلال الفصل الثاني من عام 2023 ما مقداره (114.300) مليار دينار وبمعدل فائدة (4.5% - 5%)، بالمقابل بلغت حوالات البنك المركزي بالدينار العراقي لأجل (182) يوم ما مقداره (175) مليار دينار.

2.4 النوافذ الاستثمارية

تم إعادة العمل بالمنتجات المالية وفق قرار البنك المركزي، وذلك وفق الأعمام المرقم بالعدد (2466/6/6) بتاريخ 2022/6/29، حيث تم استئناف العمل بالودائع لمدة (30) يوم بالدينار العراقي، اذ بلغ المبلغ المستثمر (621) مليار دينار، أما الاستثمار لمدة (90) يوم فبلغ (370) مليار دينار للفصل الثاني لعام 2023.

استناداً إلى قرار مجلس الإدارة المرقم (60) لسنة 2023، قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع المستلمة من قبل المصارف بالدينار والدولار، حيث تم رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي وفق ما يأتي: -

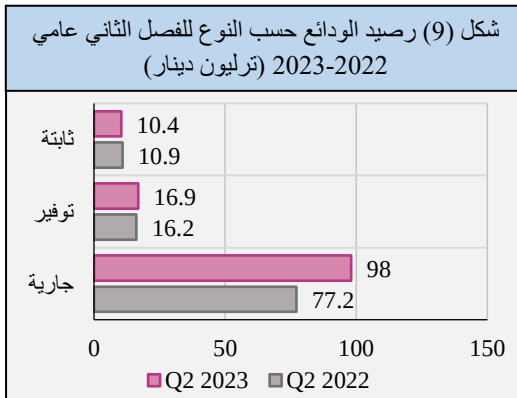
- الودائع الجارية (المصارف كافة) من (15%) إلى (18%).
- الودائع الآجلة (المصارف التجارية) من (10%) إلى (13%).
- الودائع الآجلة (المصارف الإسلامية) من (5%) إلى (8%).

تطورات القطاع المصرفي

التوفير والثابتة (13.5%)، (8.3%) على التوالي.

أما على مستوى القطاع، فقد ارتفع رصيد الودائع لدى الحكومة المركزية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص بنسبة (31.5%)، (20.9%)، (12.4%) على التوالي مقارنة بالفصل الثاني من سنة 2022، ويُعزى هذا إلى زيادة النفقات العامة التي تعزز الودائع لدى القطاع المصرفي بشكل عام.

شكّلت ودائع الحكومة المركزية وودائع المؤسسات العامة وودائع القطاع الخاص ما نسبته (32.1%)، (24.3%) و(43.6%) من إجمالي الودائع على التوالي، كما في الشكل (9).



3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية

سجل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية الفصل الثاني 2023 ارتفاعاً بنسبة (12.6%) ليبلغ (63.4) ترليون دينار مقابل (56.3) ترليون دينار قياساً بذات الفصل من العام السابق ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كُلي من رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص والحكومة المركزية بنسبة (25.4%) و (0.8%) على التوالي على الرغم من انخفاض الائتمان الممنوح إلى المؤسسات العامة بنسبة

1. القدرة الرأسمالية

سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الثاني لعام 2023 ارتفاعاً بنسبة (1.7%) لتبلغ (17.9) ترليون دينار مقابل (17.6) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق ويُعزى ذلك إلى قرار البنك المركزي برفع رؤوس أموال المصارف، إذ ارتفعت رؤوس أموال المصارف الاهلية بنسبة (2.3%) مع بقاء رؤوس أموال المصارف الحكومية ثابتة خلال الفترة من الفصل الثاني من سنة 2022 ولغاية الفصل الثاني من سنة 2023.

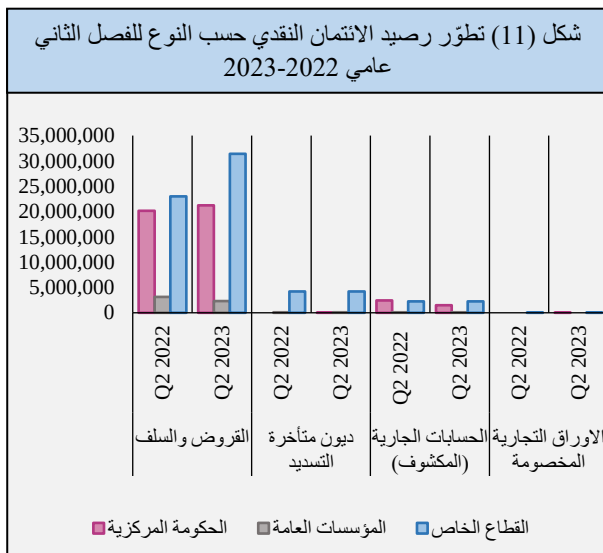
بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الاهلية (74.8%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فيما بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الحكومية (25.2%) حتى نهاية الفصل الثاني من هذه السنة.

2. الودائع المصرفية

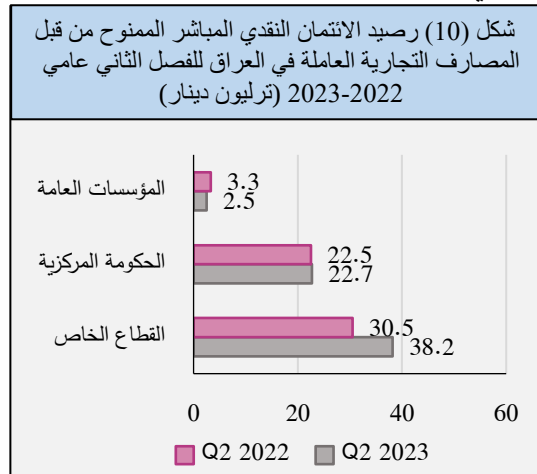
ارتفع رصيد الودائع في الفصل الثاني من عام 2023 بنسبة (20%) لتبلغ (125) ترليون دينار مقابل (104) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، إذ ارتفعت الودائع الجارية بنسبة (27%)، ويعزى هذا إلى ارتفاع النفقات العامة، والتي تحول إلى المصارف على شكل ودائع جارية، كما ارتفعت ودائع التوفير بنسبة (4%)، بالمقابل انخفضت الودائع الثابتة بنسبة (5%) بسبب انخفاض سعر الفائدة الحقيقي مع الثبات النسبي لمعدل الفائدة الاسمي متأثراً في ارتفاع نسبة معدل التضخم في البلاد.

أما بالنسبة لهيكل الودائع فلا تزال الودائع الجارية مهيمنة على إجمالي الودائع حيث بلغت نسبة المساهمة (78.2%) فيما بلغت مساهمة ودائع

القروض الميسرة والقروض المخصصة لقطاعات معينة، بينما سجل رصيد الديون المتأخرة التسديد نهاية هذا الفصل ارتفاعاً بنسبة (0.6%)، نتيجة ارتفاعها في القطاع الخاص بالرغم من انخفاضها في قطاع المؤسسات العامة، كما ارتفع رصيد الأوراق التجارية المخصومة بنسبة (69%)، قياساً بالفصل الثاني من عام 2022، نتيجة ارتفاعها لدى كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص لأغراض التمويل، وكما في جدول (5) والشكل (11).



(24.9%) مقارنة بذات الفصل من العام 2022 كما في الشكل (10).



احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته في إجمالي الائتمان الممنوح وبنسبة (60.3%) مقابل (35.8%) لقطاع الحكومة المركزية و(3.9%) لقطاع المؤسسات العامة. انخفض رصيد الحسابات الجارية (المكتشوف) بنسبة (19.2%) في الفصل الثاني من هذه السنة مقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022، وكانت نسبة الانخفاض الأكبر في حساب الحكومة المركزية كما هو موضح في الجدول (5). وسجل رصيد القروض والسلف ارتفاعاً بنسبة (16.9%)، ويُعزى هذا إلى استمرار مبادرات

جدول (5) رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية حسب النوع والقطاع للفصل الثاني عامي 2023-2022 (مليون دينار)

الأوراق التجارية المخصومة		الحسابات الجارية (المكتشوف)		ديون متأخرة التسديد		القروض والسلف		
Q2 2023	Q2 2022	Q2 2023	Q2 2022	Q2 2023	Q2 2022	Q2 2023	Q2 2022	
18,121.0	0.0	1,479,167.0	2,411,857.0	695.0	0.0	21,233,766.0	20,130,313.0	الحكومة المركزية
0.0	0.0	90,949.0	90,442.0	700,831.0	76,640.0	2,320,592.0	3,138,314.0	المؤسسات العامة
52,170.0	41,606.0	2,284,242.0	2,267,522.0	4,268,663.0	4,239,420.0	31,621,093.0	23,934,987.0	القطاع الخاص
70,291.0	41,606.0	3,854,358.0	4,769,821.0	4,970,189.0	4,316,060.0	55,175,451.0	47,203,614.0	المجموع

4. أسعار الفائدة

شهدت معدلات الفائدة على الاقراض قصير الاجل في الفصل الثاني لعام 2023 انخفاضاً طفيفاً بنسبة (2.1%) مسجلة (11.40%) بعدما كانت (11.65%) قياساً بذات الفصل من العام السابق، وذلك نتيجة انخفاض معدل التضخم لأنه يعد كلفة، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، ومع هذا يعد سعر الفائدة الاسمي مرتفع، وهذا الارتفاع ناجم عن السياسة الائتمانية المتحولة ضد القروض المتعثرة. كما سجل متوسط فائدة الإيداع لمدة سنة انخفاضاً بنسبة (5.8%) قياساً بذات الفصل من العام السابق، وهذا بدوره أثر على معامل الانتشار ليرتفع بنسبة (0.8%) ليسجل (6.50%) مقابل (6.45%) لذات الفصل من العام السابق، وهذا ناجم عن ضعف العمليات المصرفية، وبالتالي المحافظة على دخل الفائدة عند مستوى مجزي.

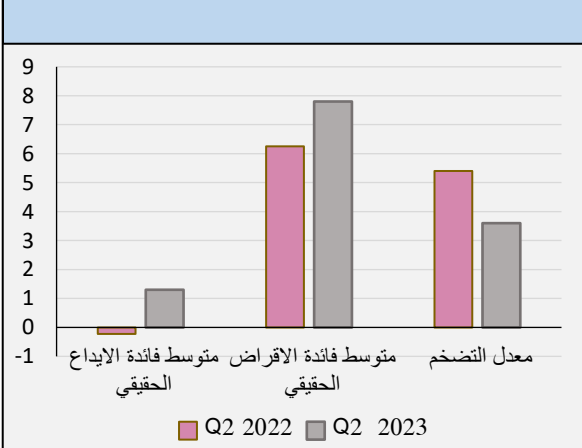
أما فيما يخص معدل الفائدة الحقيقي فقد سجل معدل فائدة الاقراض الحقيقي قصير الأجل سجل ارتفاعاً خلال الفصل الثاني لعام 2023 بنسبة (25.8%) ليبلغ (7.8%) مقابل (6.2%) لذات الفصل لعام 2022 بسبب انخفاض معدل

التضخم، حيث ان ارتفاع معدلات التضخم تؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية مع بقاء أسعار الفائدة الاسمية ثابتة نسبياً. سجل معدل الفائدة الحقيقي على الإيداع السنوي ارتفاعاً خلال الفصل الثاني من عام 2023 ليبلغ (1.3%) مقابل (0.2%) لنفس الفصل من عام 2022، ويعزى ذلك إلى انخفاض التضخم بنسبة أكبر من انخفاض سعر فائدة الإيداع الاسمي ليبلغ ما نسبته (3.6%) مقابل (5.4%) لذات الفصل من العام السابق، وهذا يساهم في دعم الاستثمار وتقليل الاكتناز وبالتالي التأثير ايجاباً في النشاط الاقتصادي.

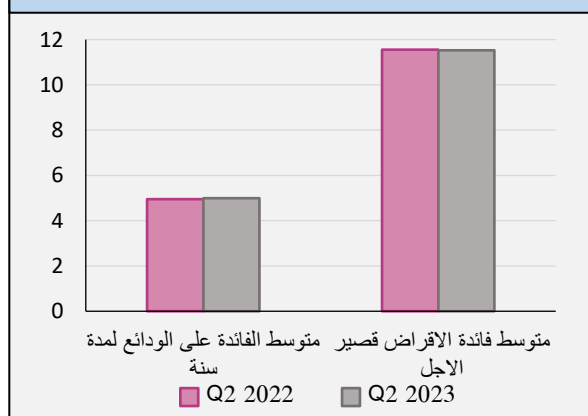
جدول (6) أسعار الفائدة للفصل الثاني عامي 2023-2022

معدل النمو %	Q2 2023	Q2 2022	الفقرات
-5.8	4.9	5.2	متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة
-2.1	11.40	11.65	متوسط فائدة الاقراض قصير الاجل
-0.8	6.5	6.45	معامل الانتشار
-38.2	3.6	5.4	معدل التضخم
-	1.3	-0.2	متوسط فائدة الايداع الحقيقي
24.8	7.8	6.25	متوسط فائدة الاقراض الحقيقي

شكل (13) متوسط فائدة الاقراض والايداع الحقيقي (%)



شكل (12) متوسط الفائدة على الودائع وفائدة الاقراض قصير الاجل (%)



جدول (7) مبادرات البنك المركزي الممنوحة للمصارف المتخصصة للفصل الثاني 2023

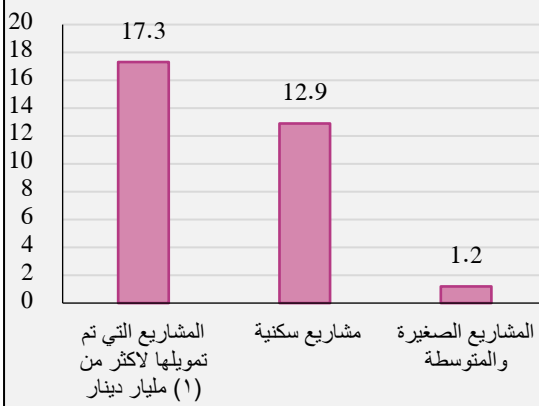
(مليون دينار)

اسم المصرف	المبلغ (دينار)
صندوق الاسكان	360,000
المصرف العقاري	301,000
المصرف الصناعي	9,354
المصرف الزراعي	0

- مبادرة الـ 4 ترليون دينار: -

بلغ رصيد المبالغ التي مَوَّلَت من هذه المبادرة ما يقارب (31.4) مليار دينار خلال الفصل الثاني 2023، وكما في الشكل أدناه:

شكل (14) المبالغ المخصصة لمبادرات البنك المركزي للمصارف العاملة في العراق للفصل الثاني 2023 (مليار دينار)



5. مبادرات البنك المركزي العراقي

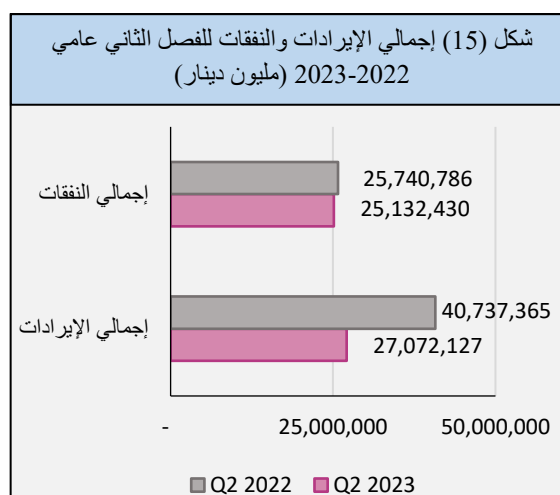
استمر البنك المركزي العراقي في مبادراته لدعم القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي لبلغ إجمالي المبلغ المصروف محلياً لـ (مبادرة المصارف المتخصصة ومبادرة الـ (4) ترليون دينار) قرابة (701.8) مليار دينار، وتوزعت كالتالي:

- مبادرة المصارف المتخصصة:

بلغ إجمالي المبلغ المصروف من هذه المبادرة ما يقارب (670.354) مليار دينار توزعت بين (صندوق الإسكان العراقي، المصرف العقاري والمصرف الصناعي)، واحتل صندوق الاسكان المرتبة الأولى من حيث المبلغ المصروف الذي بلغ (360) مليار دينار، وجاء المصرف العقاري بالمرتبة الثانية وبمبلغ (301) مليار دينار، ومن ثم المصرف الصناعي بمبلغ يقارب (9.4) مليار دينار، إذ كانت نسبة كل مصرف من إجمالي المبلغ المصروف من قبل المصارف (53.7%، 44.9%، 1.4% على التوالي).

1. الموازنة العامة

سجلت النفقات الاجمالية في الموازنة العامة خلال الفصل الثاني من عام 2023 انخفاضاً بنسبة (2.3%) مقارنة بنفس الفصل من عام 2022، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض النفقات الجارية بنسبة (4.5%)، كذلك الأمر بالنسبة للإيرادات العامة في الموازنة إذ سجلت انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (33.5%) خلال نفس المدة، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (34.3%) والشكل (15) يوضح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

1.1 الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة للفصل الثاني من عام 2023 انخفاضاً بنسبة (33.4%) والتي بلغت قيمتها (27.1) ترليون دينار مقابل (40.7) ترليون دينار خلال نفس الفصل من عام 2022، ويعود السبب إلى انخفاض اغلب الفقرات المكونة للإيرادات العامة، لاسيما الإيرادات النفطية بنسبة (34.3%) جراء الانخفاض في أسعار النفط عالمياً إذ تشكل الإيرادات النفطية نسبة (94.7%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفصل الثاني عام 2023، كما وسجلت الضرائب على الدخل والثروات انخفاض بنسبة (13.6%)، أما الضرائب السلعية ورسوم الانتاج فقد انخفضت بنسبة (32.3%) فيما انخفضت الإيرادات الرأسمالية بنسبة (30.2%)، كما انخفضت حصة الموازنة من أرباح القطاع العام بنسبة (10%). يلحظ مما ذكر ان الاقتصاد يمر بمرحلة انكماش خلال الفصل الثاني من عام 2023 مقارنة بنفس الفصل من عام 2022 بسبب انخفاض إيراداته العامة الذي يدل على انخفاض النشاط الاقتصادي، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8) الإيرادات العامة للفصل الثاني عامي 2022-2023 (مليون دينار)

الإيرادات	Q2 2022	Q2 2023	معدل النمو %	نسبة المساهمة % Q2 2023
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	39,000,464	25,634,854	-34.3	94.7
الضرائب على الدخل والثروات	627,037	541,631	-13.6	2.0
الرسوم	321,199	311,037	-3.2	1.1
الإيرادات الأخرى	257,613	239,691	-7.0	0.9
الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	322,253	218,008	-32.3	0.8
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	148,548	133,738	-10.0	0.5
الإيرادات الرأسمالية	15,458	20,123	30.2	0.1
الإيرادات التحويلية	44,793	(26,955)	-160.2	-0.1
المجموع	40,737,365	27,072,127	-33.5	100
المجموع بعد استبعاد الإيرادات التحويلية		27,099,082		

*تم احتساب نسب المساهمة بعد استبعاد الإيرادات التحويلية من إجمالي الإيرادات للفصل الثاني 2023.

1.2 النفقات العامة

كما تم ذكره سابقاً فإن هناك انخفاض في حجم النفقات العامة خلال الفصل الثاني من عام 2023 مقارنة بنفس الفصل من عام 2022، بسبب الانخفاض الحاصل في النفقات الجارية، في حين ان النفقات الاستثمارية سجلت ارتفاعاً خلال نفس المدة، كما في أدناه:

أ- النفقات الجارية: تعبر النفقات الجارية عن النفقات الاعتيادية المتكررة سنوياً والتي تتعلق بالنفقات التشغيلية مثل الرواتب والأجور والمستلزمات السلعية وغيرها، وقد مثلت النفقات الجارية نسبة (87.5%) من إجمالي الإنفاق العام خلال الفصل الثاني من عام 2023، في حين كانت هذه النسبة (89.5%) خلال نفس الفصل من عام 2022، وبالرجوع إلى تفاصيل النفقات العامة فقد سجلت الرواتب والأجور

أعلى نسبة مساهمة فيها لتبلغ (49.2%) من إجمالي النفقات الجارية تلتها الرعاية الاجتماعية بنسبة (32.0%) أما على مستوى معدلات النمو فقد سجلت بعض الفقرات انخفاضاً وأخرى ارتفاعاً، إذ سجلت الالتزامات والمساهمات والمساعدات الخارجية أعلى معدل نمو للفصل الثاني من عام 2023 بنسبة (584.6%) خلال هذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق تلتها النفقات الرأسمالية بمعدل نمو (3.4%)، فيما سجلت فقرات أخرى انخفاض في معدل النمو، من بينها البرامج الخاصة التي سجلت انخفاض في النمو بلغ (35.2%) كذلك المنح والاعانات والفوائد التي سجلت انخفاضاً بنسبة (31.2%) والرواتب والأجور التي سجلت انخفاضاً بنسبة (1.2%) خلال نفس المدة، وكما موضح في جدول (9).

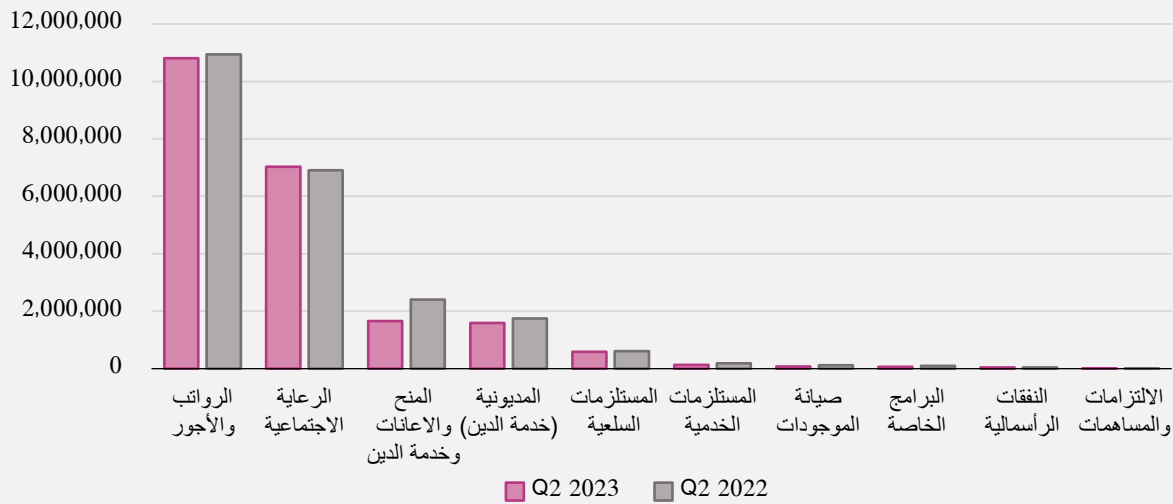
جدول (9) النفقات الجارية للفصل الثاني عامي 2022-2023

(مليون دينار)

النفقات الجارية	Q2 2022	Q2 2023	معدل النمو %	نسبة المساهمة % Q2 2023
الرواتب والأجور	10,946,630	10,813,002	-1.2	49.2
الرعاية الاجتماعية	6,904,431	7,031,435	1.8	32.0
المنح والاعانات وخدمة الدين	2,404,808	1,653,878	-31.2	7.5
المديونية (خدمة الدين)	1,741,269	1,586,439	-8.9	7.2
المستلزمات السلعية	605,645	589,453	-2.7	2.7
المستلزمات الخدمية	191,080	133,412	-30.2	0.6
صيانة الموجودات	117,538	79,661	-32.2	0.3
البرامج الخاصة	94,089	60,946	-35.2	0.3
النفقات الرأسمالية	36,199	37,413	3.4	0.2
الالتزامات والمساهمات	1,777	12,165	584.6	0.1
المجموع	23,043,466	21,997,804	-4.5	100

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (16) النفقات الجارية للفصل الثاني عامي 2022-2023 (مليون دينار)



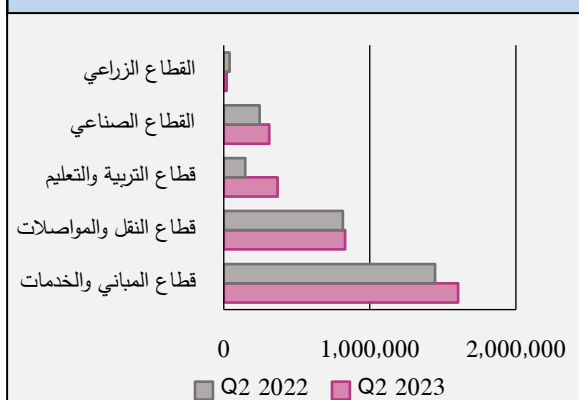
جدول (10) النفقات الاستثمارية للفصل الثاني عامي (2022-2023)

(مليون دينار)

النسبة المساهمة Q2 2023	معدل النمو %	2023 Q2	2022 Q2	النفقات الاستثمارية
51.2	10.9	1,603,761	1,446,380	قطاع المبانى والخدمات
26.5	1.8	830,791	816,225	قطاع النقل والمواصلات
11.7	148.6	367,619	147,890	قطاع التربية والتعليم
10.0	27.0	312,452	246,079	القطاع الصناعي
0.6	-50.9	20,003	40,746	القطاع الزراعي
100.0	16.2	3,134,626	2,697,320	المجموع

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

شكل (17) نسبة المساهمة في النفقات الاستثمارية للفصل الثاني 2023



ب- النفقات الاستثمارية: هي النفقات المتعلقة

بالمشاريع الرأسمالية السنوية والتي لا تعد متكررة، وقد شكّلت النفقات الاستثمارية نسبة (12.5%) من إجمالي الإنفاق وهي نسبة متدنية، مما يعني أن الاقتصاد سيبقى في مرحلة الريعية، ورغم وجود نمو في النفقات الاستثمارية في الفترات السابقة إلا أن الإيرادات غير النفطية لازالت تشكل مساهمة منخفضة في إجمالي الإيرادات، ومن المعلوم أن النفقات الاستثمارية تساهم بتحريك الطلب داخل الاقتصاد من خلال خلق العرض للسلع المطلوبة ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وقد احتل قطاع المبانى والخدمات المرتبة الأولى في نسبة الاستحواذ على النفقات الاستثمارية بنسبة بلغت (51.2%) ونسبة نمو بلغت (10.9%)، كون أن قطاع العقارات هو القطاع الانشط في الاقتصاد، فيما حقق قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثانية بنسبة مساهمة (26.5%) وبمعدل نمو (1.8%)، كما حقق قطاع التربية والتعليم المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت (11.7%)، ثم القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وكما في الجدول (10).

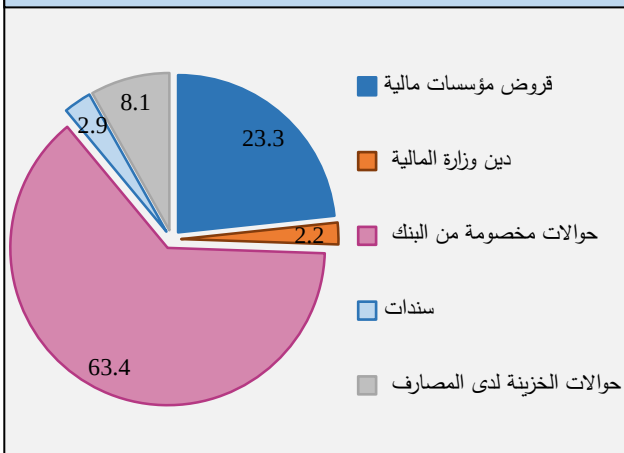
2. الدين العام الداخلي

سجل رصيد الدين العام الداخلي في الفصل الثاني عام 2023 انخفاضاً بنسبة (0.6%) ليبلغ (69.7) ترليون دينار مقابل (70.1) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى هذا إلى الانخفاض الحاصل في فقرة السندات بنسبة (32.1%) وهي تشكل ما نسبته (2.9%) من إجمالي الدين العام الداخلي إضافة إلى انخفاض فقرة حوالات مخصومة من البنك المركزي بنسبة (0.1%) وهي تشكل (63.4%) من إجمالي الدين العام الداخلي، بينما سجلت ديون وزارة المالية ثباتاً دون تغيير، أما فقرة قروض المؤسسات المالية سجلت نمواً بنسبة (2.7%) علماً أن نسبة مساهمتها في الدين العام الداخلي بلغت (23.3%) من إجمالي الدين العام الداخلي، كما وسجلت حوالات الخزينة لدى المصارف نمواً بلغ (2.1%) وهي تشكل (8.1%) من إجمالي الدين العام الداخلي، كما في الجدول (11).

جدول (11) الدين العام الداخلي للفصل الثاني عامي (2022-2023) (مليون دينار)

الدين العام الداخلي	Q2 2022	Q2 2023	معدل النمو %	نسبة المساهمة % Q2 2023
قروض مؤسسات مالية	15,814,533	16,244,688	2.7	23.3
دين وزارة المالية	1,555,519	1,555,519	0.0	2.2
حوالات مخصومة من البنك المركزي	44,252,392	44,202,392	-0.1	63.4
سندات	2,943,416	1,997,965	-32.1	2.9
حوالات الخزينة لدى المصارف	5,562,731	5,677,734	2.1	8.1
اجمالي الدين العام الداخلي	70,128,591	69,678,298	-0.6	100.0

شكل (18) نسب مساهمة الدين العام الداخلي للفصل الثاني عام 2023 (%)



القطاع الخارجي

وبدرجة أقل يعود ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط وصادراته بسبب قيود منظمة أوبك التي خفّضت الحصة الإنتاجية للنفط العراقي بنحو (430) ألف برميل يومياً. إذ استمرت صادرات النفط الخام بالهيمنة على هيكل الصادرات بنسبة مساهمة بلغت (94.5%) في حين شكلت صادرات المنتجات النفطية نسبة (5.1%) فيما شكلت الصادرات الأخرى نسبة متدنية لا تتجاوز (0.4%) من إجمالي الصادرات مما يعزز صفة الريعية في الاقتصاد.

جدول (13) أنواع الصادرات للفصل الثاني عامي 2022-2023 (مليون دولار)

أنواع الصادرات	Q2 2022	Q2 2023	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
النفط الخام	29,613.8	21,734.8	-26.6	94.5
المنتجات النفطية	1,552.1	1,176.2	-24.2	5.1
الصادرات الأخرى	117.6	90.8	-22.8	0.4
الصادرات الإجمالية	31,283.5	23,002	-26.5	100.0

1.2 الاستيرادات

سجلت الاستيرادات انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (15.9%) خلال الفصل الثاني من عام 2023 لتبلغ (12,610.9) مليون دولار لذات الفصل من العام السابق كون العراق بلد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية في إيراداته ويستورد غالبية احتياجاته المحلية، وإن ارتفاع الإيرادات أو انخفاضها يعمل على تغيير حجم الاستيرادات الإجمالية للبلد، إذ إن غالبية واردات القطاع الخاص يتم تمويلها من نافذة بيع العملة الأجنبية لدى البنك المركزي، وقد أدى استحداث المنصة الجديدة للتحويل الخارجي إلى تباطؤ عملية التحويل الخارجي ومن ثم انخفاض حجم الواردات.

1. حجم التجارة

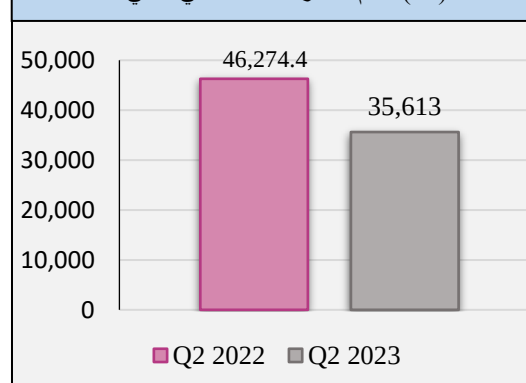
سجل حجم التجارة الخارجية في العراق انخفاضاً خلال الفصل الثاني من عام 2023 بنسبة (23.0%) حيث بلغ حجم التجارة (35,613) مليون دولار للفصل الثاني عام 2023 مقابل (46,274.4) مليون دولار لذات الفصل من عام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الصادرات والاستيرادات معاً قياساً بذات الفصل من العام السابق بنسبة (26.5%)، (15.9%) على التوالي.

جدول (12) حجم التجارة للفصل الثاني عامي 2022-2023

	Q2 2022	Q2 2023	معدل النمو (%)
الصادرات	31,283.5	23,001.8	-26.5
الاستيرادات	14,990.9	12,610.9	-15.9
حجم التجارة	46,274.4	35,612.7	-23.0

- الصادرات على أساس (FOB).
- الاستيرادات على أساس (CIF).

شكل (19) حجم التجارة للفصل الثاني عامي 2023

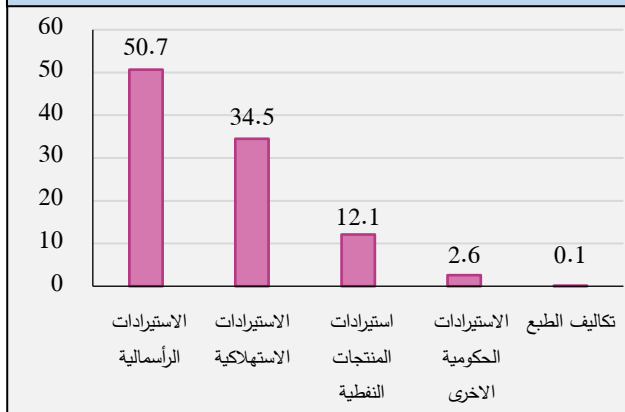


1.1 الصادرات

شهد إجمالي الصادرات انخفاضاً بنسبة (26.5%) خلال هذا الفصل لتبلغ (23,002) مليون دولار مقابل (31,283.5) مليون دولار في ذات الفصل عام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض صادرات النفط الخام بنسبة (26.6%) نتيجة هبوط أسعار النفط العالمية إذ بلغت (71.7) دولار للبرميل¹.

¹ وزارة النفط، الموقع: <https://www.oil.gov.iq/?page=123>

شكل (20) أنواع الاستيرادات للفصل الثاني 2023 (مليار دولار)



2. ميزان المدفوعات

في ضوء ما توافر من بيانات، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال الفصل الثاني من عام 2023 فائضاً مقداره (2,353.7) مليون دولار نتيجة للزيادة المتحققة في الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال هذه المدة، إذ أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض، والتي تنعكس من خلال استعراضنا لمكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الآتي: -

أولاً: الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، إذ سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (8,380.0) مليون دولار خلال الفصل الثاني من عام 2023، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الآتي: -

1. الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال الفصل الثاني من عام 2023 فائضاً بقيمة (12,282.5) مليون دولار، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (23,001.8) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع إلى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (2,780.7) مليون دولار، أما الاستيرادات

حيث أدى انخفاض مبيعات النافذة إلى انخفاض الاستيرادات الكلية، بينما سجلت تكاليف الطبع أكبر معدل نمو بنسبة (350.0%) إذ تعتبر تكاليف طبع العملة من الاستيرادات كون العملة لا يتم طبعها محلياً وتليها الاستيرادات الحكومية الاخرى بالمرتبة الثانية لتسجل نمواً بنسبة (109.7%) فيما احتلت الاستيرادات الاستهلاكية المرتبة الثالثة لتسجل نمو بنسبة (26.6%).

جدول (14) أنواع الاستيرادات للفصل الاول عامي 2022-2023 (مليون دولار)

أنواع الاستيرادات	Q2 2022	Q2 2023	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
الاستيرادات الرأسمالية	8,474.9	6,393.9	-24.6	50.7
الاستيرادات الاستهلاكية	4,431.4	4,347.6	26.6	34.5
استيرادات المنتجات النفطية	1,925.0	1,530.8	-20.5	12.1
الاستيرادات الحكومية الاخرى	158.0	331.4	109.7	2.6
تكاليف الطبع	1.6	7.2	350.0	0.1
الاستيرادات الإجمالية	14,990.9	12,610.9	-15.9	100

أمّا فيما يخص تحليل نسبة مساهمة هيكل الاستيرادات، نلاحظ أن الاستيرادات الرأسمالية تحتل المرتبة الأولى لتشكّل (50.7%)، فيما احتلت الاستيرادات الاستهلاكية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (34.5%)، فيما جاءت استيرادات المنتجات النفطية المرتبة الثالثة ليشكّل ما نسبته (12.1%)، بينما شكلت بقية الفقرات ما نسبته (2.7%) من مجموع الاستيرادات وكما مبين في الشكل (22). ويلاحظ مما تقدم وجود استيرادات للمنتجات النفطية التي يعتبر البلد صاحب افضلية نسبية فيها، كون الجزء الاكبر من صادراته يمثلها النفط الخام، مما يدل على وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد العراقي.

الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (12,611) مليون دولار على أساس سيف و(10,719.3) مليون دولار على أساس فوب، حيث تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.

2. صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال الفصل الثاني من عام 2023 عجزاً مقداره (4,919.5) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (7,363.7) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من سيف إلى فوب.

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (2,444.2) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من المسافرين العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3. حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال الفصل الثاني من عام 2023 فائضاً بلغ (809.2) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب: -
أ- **تعويضات العاملين:** تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال الفصل الثاني من عام 2023 فائضاً بلغ (10.8) مليون دولار.

ب- **دخل الاستثمار:** حقق صافي حساب دخل الاستثمار فائضاً بلغ (798.4) مليون دولار نتيجة لزيادة المقبوضات والتي تتمثل بفوائد الاستثمارات لكل من البنك المركزي ووزارة المالية.

4. حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال الفصل الثاني من عام 2023 فائضاً بلغ (207.8) مليون دولار، نتيجة لزيادة المقبوضات البالغة (236.3) مليون دولار، وانخفاض المدفوعات لتبلغ ما قيمته (9.1) مليون دولار وانخفاض صافي التحويلات الخاصة لتبلغ ما قيمته (19.4) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

ثانياً: الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال الفصل الثاني من عام 2023 عجزاً مقداره (8.2) مليون دولار ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

ثالثاً: الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال الفصل الثاني من عام 2023 مبلغاً مقداره (168.6) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة سالبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب: -

1. صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال الفصل الثاني من عام 2023 مقداره (1,014.2) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (58.6) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (955.6) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2. صافي استثمار الحافظة

حقق صافي استثمار الحافظة خلال الفصل الثاني من عام 2023 فائضاً مقداره (394.6) مليون دولار نتيجة الزيادة في استثمارات المحفظة الاستثمارية للأوراق المالية لوزارة الدفاع والقطاعات الأخرى بقيمة (376.9)، (11.7) مليون دولار على التوالي، وانخفاض الخصوم المالية للقطاعات الأخرى بقيمة (6.0) مليون دولار.

3. صافي الاستثمار الآخر

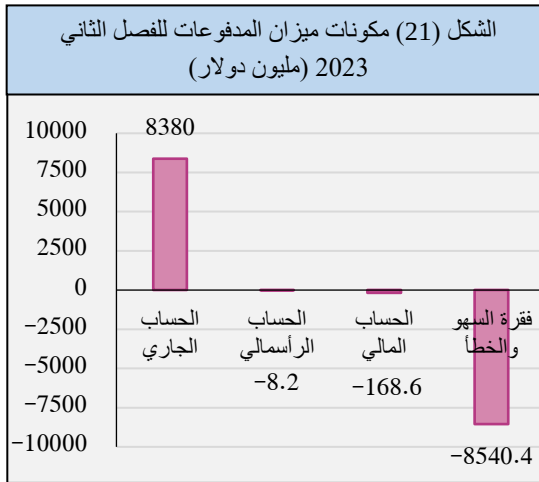
حقق صافي الاستثمار الآخر خلال الفصل الثاني من عام 2023 عجزاً مقداره (3,931.1) مليون دولار، نتيجة انخفاض الأصول المالية لكل من القطاع الرسمي وشركات الإيداع الأخرى وصافي الودائع في الخارج بقيمة (3,021.5)، (1,049.2)، (27.0) مليون دولار على التوالي، فيما حقق جانب المطلوبات لهذا الحساب ارتفاعاً في الخصوم المالية بقيمة (72.5) مليون دولار نتيجة لزيادة المسحوب من القروض بقيمة (305.1) مليون دولار، فيما حققت الخصوم المالية لشركات الإيداع الأخرى انخفاض مقداره (239.1) مليون دولار.

4. الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الفصل الثاني من عام 2023، فائضاً بلغ (2,354) مليون دولار، نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية للبنك المركزي من العملة والودائع لدى البنوك الخارجية وانخفاض الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية خلال هذه المدة.

رابعاً: فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال الفصل الثاني من عام 2023، مبلغاً قدره (8540.4) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة، مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم تغط بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر.



بينما ارتفعت قيمة التحويلات في هذا النظام بالدولار الأمريكي بنسبة (21.5%) للفصل الثاني عام 2023 لتبلغ (2,816.9) مليون دولار مقارنة بذات الفصل من العام السابق البالغة (2,319.2) مليون دولار وهو هدف بحد ذاته.

➤ نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (C-ACH)

هو نظام يمكن المصارف وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الاجمالية الآنية، وبدا العمل به 2006/9/14 وبالعودة إلى عمل النظام يتبين الاتي: -

فيما يخص الصكوك الالكترونية (CH) فقد انخفضت قيمتها بنسبة (13.8%) لتبلغ (6,575,671.5) مليون دينار خلال الفصل الثاني 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي بلغت (7,633,758.6) مليون دينار، وارتفعت التحويلات بالدولار الأمريكي بنسبة (321.9%) بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) فقد ارتفعت قيمتها لتبلغ (169.2) بعدما كانت (40.1) مليون دولار خلال ذات المدة.

أما أوامر الدفع الدائنة (CT) فقد ارتفعت قيمتها لتبلغ (8,874,201.9) مليون دينار خلال الفصل الثاني 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي بلغت فيه (8,196,755.4) مليون دينار بنسبة نمو (8.3%) وارتفعت قيمتها بالدولار لتبلغ (105.1) بعدما كانت (63.8) مليون دولار خلال ذات المدة بنسبة نمو بلغت (64%).

➤ نظام (ON-US)

هو نظام لأوامر الدفع داخل فروع المصرف الواحد بطريقة آلية، وبالعودة إلى عمل النظام فقد

يعرف نظام المدفوعات العراقي على انه نظام يربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسة للمصارف ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع ذات القيمة العالية، حيث يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الاجمالية الآنية، وكذلك يتم من تبادل الصكوك الالكترونية، ويحرص البنك المركزي العراقي على الحد من استخدام النقد (CASH) في البلاد وبالتالي تتجه المساعي إلى أتمتة عمليات التسوية للشيكات والرواتب وتفعيل أنظمة التشغيل الآلي للبطاقة الالكترونية للحفاظ على المزيد من السيولة في الحسابات المصرفية، حيث جاء متماشياً مع المعايير المصرفية الدولية والسعي إلى تعزيز الثقة في الاقتصاد من خلال إنشاء بيئة آمنة ونظام مصرفي سليم وتنافسية متاحة للجميع.

ويتكون نظام المدفوعات العراقي من أنظمة تربط العمليات المالية فيما بينها وتربط العمليات المصرفية مع الجمهور والافراد. وفيما يأتي عرض لأهم تطورات مكونات نظام المدفوعات خلال الفصل الثاني من عام 2023: -

➤ نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS)

هو نظام يربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسة للمصارف ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل العراق، وقد بدأ العمل بهذا النظام في 2006/8/14 من قبل البنك المركزي، حيث ارتفعت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (RTGS) بنسبة (14.5%) لتبلغ (64,261.9) مليون دينار خلال الفصل الثاني 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي بلغت (56,131.8) مليون دينار.

انخفضت قيمة اجمالي التحويلات داخل النظام بالدينار العراقي بنسبة (7.1%) خلال الفصل الثاني 2023 مقارنة بذات الفصل في عام 2022، فبالنسبة لأوامر الدفع الدائنة (CT) داخل النظام فقد انخفضت إلى (13,507,127.8) مليون دينار بعد ان كانت (13,566,943.9) مليون دينار خلال ذات المدة بنسبة نمو سالبة بلغت (0.44%)، وكذلك بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) فقد انخفضت قيمتها إلى (4,461,929.3) مليون دينار، بعد ان كان (5,767,490.7) مليون دينار خلال نفس المدة بنسبة نمو سالبة بلغت (22.6%).

➤ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة (IRPSI)

سعى البنك المركزي العراقي إلى إنشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة، إذ تم انشاءه عام 2016 ويتكون من الآتي:

- الموزع الوطني للبيع بالتجزئة: حيث يمكن

من خلاله تحويل الاموال إلكترونياً بين المصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي.

- الدفع بواسطة الهواتف النقالة: حيث يتم

تحويل الاموال بين المحافظ الالكترونية المفتوحة في هذا النظام والمحافظ المفتوحة في شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال ويتم تحويل المبالغ بين الحسابات الحقيقية والمحافظ الالكترونية.

وبالعودة إلى قيمة التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية فقد انخفضت بنسبة (2.5-%) لتبلغ قيمتها (2,362,687.8) دينار اثناء الفصل الثاني 2023 دينار، مقارنة بـ

(2,422,721.5) مليون دينار مقارنة بذات الفصل من العام السابق.

أمّا فيما يخص التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال فقد ارتفعت قيمتها بنسبة (319.5%)، إذ ارتفعت قيمة التحويلات بالدينار العراقي لكل من (زين كاش، ناس باي) لتبلغ (985,858.2)، (20,471.10) مليون دينار على التوالي خلال الفصل الثاني 2023 مقارنة بـ (198,502.7)، (18,885.9) مليون دينار مقارنة بذات الفصل من العام السابق، بالرغم من انخفاض قيمة التحويلات لآسيا حوالة خلال الفصل الثاني عام 2023 بنسبة (86.7%) لتبلغ (3,092.9) مليون دينار بعدما كانت (23,218.0) مليون دينار خلال ذات المدة.

➤ نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية

هو نظام يدير الاوراق المالية الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية حيث يرتبط نظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية مع نظام تسوية الإجمالية لإتمام عمليات التسوية المالية على حساب في نظام التسوية الإجمالية وكذلك ربط نظام تسجيل الاوراق المالية الحكومية مع نظام المقاصة الآلية لتقديم المعلومات عن مواقف الرهونات في جلسة المقاصة ويتم من خلال هذا النظام الآتي:

➤ يقوم البنك المركزي من موقعه بالسيطرة على السيولة.

➤ مبادرة عملية المزاد العلني للأوراق المالية الحكومية الصادرة - السوق الأولية.

➤ الحفاظ على السجل الرئيس بما في ذلك

تجهيز المدفوعات الفوائد وسداد الدين مهام الحفظ والارشفة.

جدول (15) نظام المدفوعات العراقي للفصل الثاني 2023

اسم النظام	التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار) 2022	التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار) 2023	معدل النمو (%)	التحويلات بالدولار الامريكي (مليون دولار) 2022	التحويلات بالدولار الامريكي (مليون دولار) 2023	معدل نمو (%)
نظام RTGS	56,131.80	64,261.90	14.5	2,319.20	1,511.60	-34.8
نظام C-CAH						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	8,196,755.4	8,874,201.9		63.8	105.1	
ب- الصكوك الالكترونية CH	7,633,758.6	6,575,671		40.1	169.2	
المجموع	15,830,514.0	15,449,872.90	-14.9	103.9	274.2	164.0
نظام ON-US						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	13,566,943.9	13,507,127.8		49.9	8.2	
ب- الصكوك الالكترونية CH	5,767,490.8	4,461,929.3		7.5	31.9	
المجموع	19,334,434.6	17,969,057.1	-90.7	57.4	40.1	-30.1
نظام IRPSI						
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	2,422,721.5	2,362,687.9	-2.48	1.5	-	
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال:						
1- زين كاش	198,502.7	985,858.2			-	
2- أسيا حوالة	23,218.0	3,092.9			-	
3- ناس باي	18,885.9	20,471.1			-	
المجموع	240,606.6	1,009,422.2	319.53			